

## العروة الوثقى

( 23 ) [ 55 ] مسألة 55 : إذا كان البائع مقلداً لمن يقول بصحة المعاطاة مثلاً أو العقد بالفارسي والمشتري مقلداً لمن يقول بالبطلان لا يصح البيع بالنسبة إلى البائع ( 57 ) أيضاً ، لأنه متقوم بطرفين فاللزام أن يكون صحيحاً من الطرفين، وكذا في كل عقد كان مذهب أحد الطرفين بطلانه ومذهب الآخر صحته. [ 56 ] مسألة 56 : في المرافعات اختيار تعيين الحاكم بيد المدعي إلا إذا كان مختار المدعى عليه أعلم ( 58 ) ، بل مع وجود الأعلم وإمكان الترافع إليه الأحوط الرجوع إليه مطلقاً. [ 57 ] مسألة 57 : حكم الحاكم الجامع للشرائط لا يجوز نقضه ولو لمجتهد آخر ، إلا إذا تبين خطؤه ( 59 ) ، [ 58 ] مسألة 58 : إذا نقل ناقل فتوى المجتهد لغيره ثم تبدل رأي المجتهد في تلك المسألة ، لا يجب على الناقل إعلام من سمع منه الفتوى الأولى ، وإن كان أحوط ، بخلاف ما إذا تبين له خطؤه في النقل ، فإنه يجب عليه ( 60 ) الإعلام. [ 59 ] مسألة 59 : إذا تعارض الناقلان ( 61 ) في نقل الفتوى تساقطاً ، وكذا البيئتان ، وأذا تعارض النقل مع السماع من المجتهد شفاهاً قدم السماع ، وكذا إذا تعارض ما في الرسالة مع السماع ، وفي تعارض النقل مع ما في الرسالة \_\_\_\_\_ = ولو مع الاخلال عن حجة بما لا يكون الاخلال به كذلك منافياً للصحة حسب فتواه ، وهكذا الحال في سائر الموارد. ( 57 ) ( لا يصح البيع بالنسبة إلى البائع ) : بل يصح. ( 58 ) ( إلا إذا كان مختار المدعى عليه أعلم ) : بل في هذه الصورة أيضاً. ( 59 ) ( تبين خطؤه ) : ومخالفته لما ثبت قطعاً من الكتاب والسنة. ( 60 ) ( فإنه يجب عليه ) : تقدم الكلام فيه. ( 61 ) ( إذا تعارض الناقلان ) : إذا حصل الاطمئنان الناشئ من المبادئ العقلية في جميع هذه الموارد فهو والا فمشكل.